الجمهورية اللبنانية
الهيئة المنظمة للإتصالات

**بيان صحافي - للنشر الفوري**

# شحادة: نموذج لأعلى درجات الشفافية والمحاسبة والمساءلة

---

## وزارتا المال والاتصالات تُقرّان نظام إدارة أموال "الهيئة المنظمة للاتصالات"

**بيروت - الأربعاء 11 حزيران 2008** – أقرت وزارة الاتصالات ووزارة المال نظام إدارة أموال "الهيئة المنظمة للاتصالات" (TRA)، فيما رأت وزارة المال أن النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية، وأكدت أنه ينسجم ويتوافق مع أحكام قانون الاتصالات رقم 431 الصادر في 22 تموز 2002، ومع المرسوم رقم 14264 تاريخ 4 آذار 2005، والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وتطبيقاً دقيقاً لأحكامه.

وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، في بيان صادر اليوم، إن "النظام مثال يُحتذى يمكن للمؤسسات العامة والهيئات الرسمية الاخرى اعتماده، وأخذه في الحسبان لدى تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حالياً في لبنان، بالنظر إلى تمتّعه بأفضل شروط الشفافية والفعالية والمحاسبة"، مضيفاً أن "المشروع يتوافق مع أهم وأحدث المعايير العالمية المعاصرة".

ورأت وزارة المال أن "نظام إدارة أموال الهيئة ينسجم مع أحكام قانون المحاسبة العمومية في معظم أحكامه، إضافة إلى أنه جاء ملائماً لهيكل الهيئة الإداري وللغاية من إنشائها، ومستجيباً لمتطلبات ومستلزمات النشاط فيها".

وأشارت إلى أن النظام جاء متطوراً وحديثاً لجهة:

- اعتماد قواعد المحاسبة الوطنية (التصميم المحاسبي العام) ومعايير المحاسبة في القطاع العام.
- اعتماد النظام المحاسبي على أساس الاستحقاق، مماثل لقواعد المحاسبة في القطاع الخاص.
- اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية.
- اعتماد التقارير المالية الشهرية والسنوية.

- اعتماد البيانات المالية والمحاسبية المعتمدة في القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه.
- إخضاع الحسابات لنظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل.

وقالت وزارة المال إن "النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية"، واقترحت "تطوير هذا القانون وتحديثه ليصبح متوافقاً مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراقبة على إدارة الأموال العمومية".

ولفتت الوزارة، أخيراً، إلى أن "اعتماد طريقة استدراج العروض كما هي مبينة في النظام تؤمن السرعة والمرونة والشفافية في أعمال التلزيم والتنفيذ".